

الصناعات التي تستخدم من شخصين إلى ثلاثة». وكذلك حال الصناعة إلى حد كبير في قطاع غزة^(١٧).

ولقد كان من الطبيعي، بعد تمكن الصهيونية والأمبريالية من تشريد الشعب الفلسطيني ومصادرة حقه في تقرير المصير فوق أرضه التاريخية، أن تتخلف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

وما زال الشعب الفلسطيني يعاني من نظم التعليم التي فرضتها السيطرة الاستعمارية على الدول العربية، وهو يحتاج، اليوم، مع نهوض شخصيته الوطنية المستقلة، إلى إقامة نظام تعليم وطني فلسطيني تحرري شامل. إلا أن تحقيقه مرتبط بتطور النضال الوطني نحو تحقيق أهدافه. ومع هذا، فثمة حاجة ماسة إلى وضع أسس هذا النظام التعليمي على المستوى الوطني الشامل، ومحاولة ممارسته في أماكن تواجد الشعب الفلسطيني المختلفة، وكجزء من العملية التحررية الثورية. وبذلك وحده يمكن أن تتم الاستجابة الجماهيرية على أسس وطنية لمثل هذا النظام التعليمي الوطني وفي مواجهة النظم والقيود والقوى التي تعيق تطبيقه.

ولقد يادر الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وخارجها إلى تلمس ضرورة قيام نظام تعليم وطني رغم كافة العقبات، فتم إنشاء عدد من الجامعات الصغيرة في الأراضي المحتلة، وتهتم الآن م. ت. ف. في إنشاء الجامعة الفلسطينية المفتوحة. كما تولي دائرة التربية والتعليم في المنظمة اهتماماً متزايداً بالقضايا التربوية ومحو الأمية وتعليم الكبار. ويجرى كذلك، سواء من خلال المبادرات المستقلة أو عبر جهود عدد من المؤسسات الفلسطينية، الاهتمام بالثقافة الشعبية وقضايا التراث، وكذلك إيلاء الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وزناً متزايداً لعالها من آثار مباشرة على الممارسة السياسية والاجتماعية والتربوية.

إلا أن كل ذلك يات يحتاج إلى برمجة وتخطيط شامل لكي تتكامل عملية النضال الوطني التحرري على مختلف الأصعدة. سيما أن الإرث التعليمي الاستعماري عمل على تشويه الشخصية الوطنية الفلسطينية. وكما يلاحظ أن البنى والهيكل التعليمية التي وضعها الاستعمار في البلدان المختلفة، هي عقيمة وتبتلع الموارد النادرة ولا تفرز إلا نتائج سلبية اقتصادياً واجتماعياً ويرى ميردال وبالوغب وماند أن أنظمة التعليم في البلدان المختلفة مصدر رئيسي لعدم المساواة الاجتماعية كونها «الأداة الأقوى الهادفة إلى الحفاظ على التصورات والنطاعات والقيم التي تتركز عليها جميعاً الطبقات الاجتماعية المؤثرة»، لأنها «تنبط الميل إلى الابتكار وتديم مشاكل العمل وغالباً ما تعظم هذه المشاكل». كما يرون أنها تؤدي، إذا ما استمرت دون تغيير تربوي ثوري، إلى «تذير اجتماعي هائل». وأساس فشل أنظمة التعليم في البلاد الرأسمالية المختلفة، أنها قائمة على قاعدة عدم المساواة الاجتماعية. رغم أن أنظمة التعليم القائمة تحلل الفئات المحرومة، دون جدوى «يأمل التدرج الاجتماعي عن طريق التعليم». كما أن هذه الأنظمة تشجع التعليم الأكاديمي المحض على حساب التعليم التقني. ولم تحاول المؤسسات الاقتصادية والإدارية القيام بجهود واضحة للحيلولة دون تفاقم آثار التبعية النابعة من هذه النظم التعليمية، بل إنها «زادت سوءاً». وفي كثير من الأحيان، نجد أن